قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17494) - السنة الحادية والخمسون - السبت 26 شعبان 1447هـ - 14 فبراير 2026م

نقاشات معهد كارنيجي وأزمة الدبلوماسية في حرب غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل تصاعد غير مسبوق للنزاعات المسلحة وتآكل أدوات الردع والوساطة الدولية، باتت الحرب على غزة مرآةً تعكس فشل المنظومة الدبلوماسية الغربية في إدارة الأزمات وحل الصراعات، كاشفةً عن أزمة عميقة في القيم والممارسات التي طالما تبناها الغرب بوصفه المدافع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وانطلاقًا من هذا الواقع، تستعرض هذه السطور مداولات حلقة نقاشية عقدتها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي مؤخرا، بمشاركة نخبة من الخبراء والدبلوماسيين، من بينهم نيكولاس ويستكوت، الدبلوماسي البريطاني السابق وأستاذ الدبلوماسية في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، وبيير فيمون، المبعوث الفرنسي السابق والزميل البارز في كارنيجي أوروبا، إلى جانب الباحثين بنيامين بيتريني وجودي ديمبسي وماثيو داس.

سلطت الحلقة الضوء على أزمة الدبلوماسية الغربية في إدارة الحروب الحديثة، في مقدمتها حرب غزة، باعتبارها مثالا لانهيار أدوات الوساطة الدولية وتراجع القيم التي قامت عليها منظومة السلام العالمية. كما تناولت النقاشات رؤى وتحليلات متقاطعة لأوجه القصور في سياسات القوى الكبرى وتداعياتها على الأمن والاستقرار العالميين، في ظل تآكل الشرعية الأخلاقية والسياسية للغرب أمام مشاهد الدمار المتصاعدة في غزة وسائر مناطق النزاع.

ورغم أن دونالد ترامب يُجسد أوضح صورة للدبلوماسية المتضخمة بالذات، فإن تراجع المصداقية السياسية والأخلاقية بات السمة الأبرز في العالم الغربي. فقد تمسكت بعض الحكومات بالقانون الدولي وحقوق الإنسان في مواقف محددة، وتجاهلته في أخرى، أبرزها الحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة التي استمرت عامين. هذا التناقض فرض تحديات كبيرة على الدبلوماسيين المعاصرين الذين سعوا لترسيخ السلام بعيدًا عن الأضواء، فيما تراجع تأثيرهم بفعل السياسات المتهورة والخطاب المتصلب لقادتهم.

وناقشت لجنة الخبراء في مؤسسة كارنيجي هذه الإشكالية ضمن إطار أوسع تمحور حول كتاب نيكولاس ويستكوت الجديد بعنوان «كيف تكون دبلوماسيًا: التعامل مع الناس والأزمات في الأوقات المضطربة»، الذي يتناول تحولات الممارسة الدبلوماسية في زمن تتآكل فيه الثقة وتزداد الأزمات تعقيدًا.

ينعكس تدهور الأمن العالمي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في بيانات معهد أبحاث السلام في أوسلو، التي سجلت اندلاع 61 نزاعًا في 36 دولة خلال عام 2024، في تصاعد حاد لم يشهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي ظل ازدياد النزاعات العنيفة -ولا سيما في غزة وأوكرانيا- أشار بنيامين بيتريني، الباحث في شؤون النزاعات والأمن والتنمية بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إلى أن مبادرات السلام أصبحت أقل فاعلية من أي وقت مضى في وقف الحروب أو تسويتها.

ويرى الخبراء أن أحد الأسباب الجوهرية وراء هذا الفشل يكمن في رد فعل الحكومات الغربية الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة، حيال هذه الأزمات. وأعربت سيري آس روستاد، مديرة الأبحاث في معهد «بريو»، عن أسفها لتراجع القوى الكبرى عن المشاركة الدولية، معتبرة أن الوقت غير مناسب لذلك، بينما وصف بيتريني الدبلوماسية الأحادية المعاملاتية التي ينتهجها دونالد ترامب بأنها عاجزة عن حل النزاعات المسلحة المعقدة.

وقد دأب ترامب على إطلاق ادعاءات كبيرة حول تدخله لإنهاء ما لا يقل عن سبع حروب «لا يمكن إنهاؤها» منذ عودته إلى البيت الأبيض، مدفوعًا بهوسه المعلن بالحصول على جائزة نوبل للسلام. واعتبر باتريك إي شيا، المحاضر البارز في العلاقات الدولية بجامعة جلاسكو، أن هذا السلوك يجسد استغلال السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة المصالح الشخصية، مع إغفال الأمن والازدهار الطويل الأمد لحلفاء واشنطن وشركائها الاقتصاديين.

وبحسب بحث أجرته جامعة إدنبرة، فإن أكثر من 150 عملية سلام بين عامي 1990 و2020 أسفرت عن نحو 1800 اتفاقية، ومع ذلك استمر المشهد الدولي في فقدان استقراره تدريجيًا. وأوضح بيتريني أن هذه المحادثات باتت أكثر تجزؤًا وهشاشة، مؤكدًا أن تعدد الأطراف المتدخلة ومصالح القوى الأجنبية يجعل أي وسيط غير قادر بمفرده على صياغة عملية سلام شاملة ومقبولة لجميع الأطراف.

أما ويستكوت، فشدد على أن الدبلوماسية الناجحة في الماضي والحاضر تقوم على الاستماع والتعبير والصدق، وهي صفات غابت عن المفاوضات الحديثة التي افتقدت الثقة أساسًا، ما أدى إلى إخفاق القادة الغربيين في دعم هذه القيم الجوهرية.

ويعد القصف الإسرائيلي العشوائي لغزة، الذي خلف دمارًا واسعًا واستشهاد عشرات الآلاف من المدنيين، دليلا على الدور المدمر للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وقد رفض ماثيو داس، نائب الرئيس التنفيذي لمركز السياسة الدولية في واشنطن، تبرير فشل الرئيس السابق جو بايدن في كبح حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة، مؤكدًا أن إدارة بايدن ضللت العالم بشأن سلوك إسرائيل، وأسهمت في استمرار الحرب بين أكتوبر 2023 ويناير 2025.

وبعد مغادرة بايدن السلطة، أقرّ ماثيو ميلر، المتحدث السابق باسم الخارجية الأمريكية، بأن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب ضد المدنيين، كما أيد جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي السابق، قرار حجب نقل الأسلحة الأمريكية عن تل أبيب لاحقًا. غير أن هذه الاعترافات تتناقض مع الدعم العسكري الذي قدمته واشنطن لإسرائيل، المقدر بنحو 17.9 مليار دولار بين أكتوبر 2023 وسبتمبر 2024، وفقًا لمعهد واتسون للشؤون الدولية والعامة بجامعة براون. ولا يمكن لمسؤولي الإدارة السابقة الادعاء بالجهل، إذ وثقت منظمات حقوقية عديدة الانتهاكات الإسرائيلية، فيما أكدت محكمة العدل الدولية وجود استنتاج معقول بارتكاب إبادة جماعية منذ يناير 2024.

استمرت إدارة بايدن في إعلان دعمها لوقف إطلاق النار في غزة والتسوية الدبلوماسية طويلة الأمد، رغم انحيازها الواضح للطموحات الإسرائيلية، وهو النهج الذي واصلته إدارة ترامب بعد توليه الرئاسة. وقبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سبتمبر 2025، تفاخر ترامب بإنهاء الحروب في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، متجاهلًا دوره في دعم إسرائيل لزيادة العنف ضد غزة بعد عودته إلى المكتب البيضاوي، وكذلك مساهمة الجيش الأمريكي تحت قيادته في الحملة الجوية الإسرائيلية ضد إيران في يونيو 2025.

إن هذا التصعيد دفع المنطقة إلى حافة صراع شامل، وأعقبه هجوم إيراني على قطر، ثم غارات إسرائيلية بعد ثلاثة أشهر استهدفت مسؤولي حماس في قطر أيضًا، ما زاد من الشكوك حول موثوقية واشنطن لدى حلفائها التقليديين في المنطقة. ومع دخول وقف إطلاق النار المؤقت حيز التنفيذ بعد تدمير مئات الآلاف من المنازل والبنية التحتية والمراكز الصحية، أوضح بيتريني أن السلام الدائم يتطلب مفاوضات دولية رفيعة المستوى تتكامل مع مبادرات محلية أو وطنية.

أما خطة ترامب المكونة من 20 بندًا، فلم تكن سوى إملاءات فرضها على حماس تحت التهديد، كما وصفها شبلي تلحمي من جامعة ماريلاند بأنها «خالية من التفاصيل والمبادئ» وتحتوي فقط على «وعد غامض» بشأن الدولة الفلسطينية المستقبلية. ووفقًا لويستكوت، فإن وقف إطلاق النار الذي فرضه ترامب على إسرائيل وحماس لا يقرب المنطقة من أي أفق حقيقي للتعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وعلى الرغم من أن النقد يتركز بحق على الولايات المتحدة باعتبارها الداعم الأول لإسرائيل سياسيًا وعسكريًا وماليًا، فإن مواقف الحكومات الغربية الأخرى لا تقل قصورًا من الناحية السياسية والأخلاقية. فبينما سارعت تلك الدول إلى تسليح أوكرانيا بعد الغزو الروسي عام 2022، تجاهلت القصف الإسرائيلي العشوائي على غزة الذي تجاوز العامين.

وهو الأمر الذي دفع شخصيات مثل الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أغنيس كالامارد، إلى التنديد بـ«ازدواجية المعايير» في الموقف الغربي من القانون الدولي وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لم تصوت بريطانيا في مجلس الأمن لصالح وقف إطلاق النار إلا في يونيو 2024، ورغم إعلان حكومة حزب العمال بقيادة كير ستارمر اعترافها بالدولة الفلسطينية كخطوة نحو السلام الدائم، فإنها لا تزال ترفض وصف أفعال إسرائيل بالإبادة الجماعية، كما استمرت في تصدير الأسلحة حتى بلغت مستويات قياسية.

وبالمثل، أظهرت دول الاتحاد الأوروبي ديناميكية مشابهة، إذ أشارت الباحثة جودي ديمبسي من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي إلى أن استجابات باريس وبرلين وروما وبروكسل وغيرها كانت «غير فعالة» وألحقت «ضررًا لا رجعة فيه» بمصداقية أوروبا كوسيط سلام عالمي. وخلال فعالية نظمتها «كارنيجي أوروبا»، أعرب بيير فيمون، عن أسفه لـ«غياب المبادرة والعمل» لدى الحكومات الغربية والاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمات الأمن والصراع، مشيرًا إلى أن عددًا محدودًا من المستشارين وصناع القرار في واشنطن ولندن وباريس يوجهون السياسات الخارجية بمعزل عن الرؤى الخارجية الأوسع.

وفيما يتعلق بتكتيكات التفاوض الأمريكية حول غزة، أشار فيمون إلى أن المبعوث الخاص لترامب ستيف ويتكوف يتمتع بميزة التواصل المباشر مع الرئيس الأمريكي، ما يسرع عملية اتخاذ القرار، لكنه وصفه بأنه «غير محترف» ويعمل من دون دعم من خبراء متخصصين في شؤون المنطقة، ما ينعكس سلبًا على جودة المفاوضات. كما أكد ويستكوت أن القضايا الجيوسياسية المعقدة كقضية الشرق الأوسط لا يمكن حلها بالخداع أو الفرص، موضحًا أن أسلوب إدارة ترامب المتسلط لا يمكن أن ينتج تسوية «نهائية»، لأن شروطها «غامضة» ولا يوجد «مسار دبلوماسي واضح للمضي قدمًا».

وفي ختام كلمته، ذكّر ويستكوت بأن القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أسست النظام متعدد الأطراف مثل الأمم المتحدة نتيجة إدراكها لفشل مفهوم «توازن القوى»، ولحاجتها إلى نظام جديد يمنع تفشي النزاعات العنيفة. لكنه حذر من أن هذه الهياكل اليوم «تنهار» وتحتاج إلى تعزيز عاجل، بينما ينشغل البيت الأبيض بانتقاد لجنة نوبل لعدم منحه الجائزة.

وأشار بيتريني إلى أن عملية صنع السلام الدولية تفتقر إلى «قاسم مشترك» و«مبادئ توحيدية» بسبب تجاهل الحكومات الغربية التزاماتها تجاه القانون الدولي وحقوق الإنسان، وامتناعها عن محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب. ونتيجة لذلك، فقد الغرب أي مصداقية كوسيط موثوق في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أو في النزاعات المستقبلية، ما يرجح أن عدد الصراعات العنيفة في العالم سيرتفع، وستزداد آثارها تدميرًا لملايين البشر المتضررين منها بشكل مباشر أو غير مباشر.

تكشف الحلقة النقاشية التي استضافتها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي عن مأزق دبلوماسي عالمي لم يعد مقتصرًا على عجز الأدوات، بل امتدّ إلى غياب الإرادة والاتساق الأخلاقي لدى صُنّاع القرار الغربيين. فبين ازدواجية المعايير، وتسييس مفاهيم العدالة، وتراجع الثقة في المؤسسات متعددة الأطراف، تتبدّد فرص السلام الحقيقي وتُستنسخ الأزمات بوتيرة أسرع من محاولات احتوائها.

ولعلّ ما خلص إليه المتحدثون من دعوة لإحياء الدبلوماسية القائمة على الصدق والإصغاء والمسؤولية المشتركة، يمثّل نداءً لإعادة النظر في جوهر العلاقات الدولية قبل أن ينهار ما تبقّى من نظام عالمي يتهاوى تحت وطأة العنف واللامبالاة.

ميثاق العمل الوطني.. لحظة تاريخية عظيمة

بقلم:
د. نبيل العسومي

تحتفل مملكة البحرين قيادة وشعبا هذه الأيام بالذكرى 25 لميثاق العمل الوطن الذي يعد محطة تاريخية وسياسية مهمة وفارقة بالنسبة الى البحرين حيث صوت شعب البحرين بأغلبية ساحقة تقترب من الاجماع الوطني على هذا الميثاق الذي يتضمن المبادئ والثوابت الأساسية الجامعة والتي اجمع عليها شعب البحرين نساء ورجالا ولعل هذا الميثاق وما يتضمنه من مبادئ وقيم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وما جسده من رؤى وتطلعات اجمع عليها الشعب والقيادة على طريق مسيرة التنمية والعطاء، وجاء المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم أيده الله كثمرة من ثمار لهذا الجهد التشاركي ليكون نبراسا على طريق التقدم والازدهار.

واليوم يعد الاحتفال بالذكرى 25 لميثاق العمل الوطني مناسبة وطنية لتجديد العهد والولاء لقائد المسيرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم وتعزيز الوعي الوطني بالمبادئ التي اجمع عليها الشعب وذلك من خلال هذه اللحظة التاريخية رمزا لدخول بلادنا الغالية مرحلة جديدة من مسارات العمل الوطني سمتها الرئيسية الإصلاح والتطوير وترسيخ المشاركة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتأكيد الوحدة الوطنية الجامعة، إضافة إلى أن هذا الميثاق بعد مرور 25 سنة ميثاق بين القيادة الحكيمة لجلالة الملك المعظم وبين أبناء شعبه الوفي.

إن أبرز دلالات هذا الاحتفال الوطني بهذه الذكرى العزيزة على قلوبنا يمكن أن نلخصها في 5 نقاط رئيسية متكاملة ومرتبة بحسب الأهمية السياسية والتاريخية:

أولا: ترتبط بالالتفاف الشعبي الكبير وارتباطه بتجديد العهد، حيث يجسد هذا الاحتفال ذكرى توافق تاريخي وبيعة حقيقية بين جلالة الملك وأبناء شعبه، حيث في كل احتفال في كل سنة يكون هنالك فرحة لتجديد الولاء والاحتفال بالتجربة الديمقراطية التي نعيشها اليوم وتتعزز يوما بعد يوم برعاية ملكية سامية وبإجماع من أبناء الشعب والجمعيات السياسية والأهلية بأن هذه التجربة السياسية يجب انجاحها والمحافظة عليها.

ثانيا: ربط الميثاق بالإصلاح سواء في البداية أو اليوم، حيث نستذكر كيف أن جلالة الملك قد شكل لجنة الميثاق وبعد إقراره من قبل الشعب شكل لجنة لتفعيل الميثاق برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه حتى لا تبقى هذه المبادئ التي أقرها الشعب مجرد عناوين أو رسائل نظرية وبالفعل تم تنفيذ تلك المبادئ والثوابت رغم كل الصعوبات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، حيث تم تشكيل المؤسسات الدستورية والجمعيات السياسية وجمعيات المجتمع المدني وتعديل القوانين بما يتوافق مع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثا: السعي المستمر إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة بتأكيد هوية المجتمع البحريني الأصيل ومقوماته وهويته العربية الإسلامية وتاريخه الحضاري وانفتاحه في نفس الوقت على العالم الجديد وعلى الثقافة والعلوم التي تبني المجتمع وتسهم في تطويره ولذلك نجحت البحرين في تحقيق هذا التوازن بين الأصالة والمعاصرة مع التسامح الديني والانفتاح بكل أبعاده ومستوياته.

رابعا: التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ بحيث تحقق خلال ربع قرن من الزمان تطوير شامل في كل الجوانب تقريبا سواء على الخدمات المقدمة للمواطنين أو على مستوى تحسين الأوضاع الاجتماعي للفئات المحتاجة من خلال توسيع مظلة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وغيرهم في إطار رعاية الدولة لأبنائها.

خامسا: جعل ميثاق العمل قاعدة لا يحيد عنها المجتمع والدولة، بحيث يكون المرجع الأساسي والإطار الأوسع الذي يحتوي على الدستور والقوانين والتشريعات وأبرز قرارات الإنجازات والمنجزات.

إننا في هذه اللحظة الاحتفالية التي نتقدم فيها بأسمى آيات التهاني والتبريكات لقائد المسيرة البحرينية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يجب أن نشعر بالفخر والاعتزاز لما تحقق لبلادنا من مكتسبات في ظل الميثاق وفي ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وهي فرصة لتجديد البيعة وللتعبير عن الامتنان لقائد المسيرة الملك المعظم رائد الإصلاح أطال الله في عمره.

رسائل قافلة الصمود الجديدة!

بقلم:
د. منار الشوربجي ○

في السادس والعشرين من مارس القادم، ستبحر باتجاه غزة «قافلة صمود» جديدة.

فقد أعلنت الحركة العالمية التي نظمت قوافل عدة عبر عقدين أن قافلتها الجديدة ستكون الأكبر على الإطلاق منذ تأسيس الحركة عام 2006. فقافلة مارس ستضم مائة سفينة سينطلق على متنها أكثر من ثلاثة آلاف شخص يأتون من مائة دولة على الأقل. ففي سبتمبر الماضي، ضمت القافلة عشرين سفينة كان على متنها بضع مئات. والذين يبحرون في تلك القوافل ليسوا فقط ناشطين وإنما حشد من الأطباء والفنانين والشخصيات العامة بل والمواطنين العاديين. وكلهم من أصحاب الضمائر الحية حول العالم الذين يشعرون أن الحكومات خذلتهم، فصار لزاما عليهم القيام بواجبهم قبل واجب تلك الحكومات.

وهم يؤكدون أن الحكاية ليست عملا «خيريا» لمساعدة المحتاجين للمساعدة في غزة وإنما هي قصة العدل والحرية التي، عندهم، قضية لا تتجزأ. فتقويض العدل في إحدى بقاع الأرض معناه تقويضه في كل مكان. وهم يقتدون بنيلسون مانديلا الذي قال «إننا نعلم جيدًا أن حريتنا تظل منقوصة بدون تحقيق الحرية للفلسطينيين».

والقوافل السابقة اعترضتها إسرائيل ومنعتها من الوصول إلى غزة واستخدمت شتى أنواع العنف ضدها من تدميرها واعتقال من على متنها بالسجون الإسرائيلية بل وقتلهم كما حدث مع السفينة مرمرة عام 2010، حين قتلت إسرائيل عشرة أفراد ممن كانوا على متنها وجرحت الكثيرين.

لكن وحشية السلطات الإسرائيلية ضد عشرات القوافل لم تردع الحركة ولا أصحاب الضمائر الذين أعلنوا عزمهم على تنظيم القوافل طالما ظل الحصار غير القانوني مفروضًا على غزة. ومثلها مثل قافلة سبتمبر الماضي، ستكون برشلونة نقطة الانطلاق، وإن سيتم تباعا تحديد النقاط الأخرى التي ستلتحق منها المزيد من السفن بالقافلة. ولجانب أهدافها المعروفة، تركز قافلة مارس ليس فقط على فك الحصار ونقل المساعدات الإنسانية الأكثر إلحاحًا، وإنما تهدف أيضا إلى تحقيق وجود مدني سلمي دائم داخل القطاع يضم المتطوعين من أبناء الحركة من الأطباء والمدرسين والقانونيين والمدنيين غير المسلحين للمساعدة في حماية المدنيين في غزة وإعادة تشييد البنية التحتية للنظام الصحي والتعليمي والأمني التي تم تدميرها فضلا عن بناء المنازل والمؤسسات المدنية.

وعلى الجانب الآخر من الأطلنطي، فإن الحركة الشعبية التي تشكلت في ولاية مينسوتا بعدما أغارت قوات الهجرة الفيدرالية على مدينة منيابوليس وأدت المواجهات فيها إلى قتل اثنين من المواطنين، لا المهاجرين، قد نجحت هي الأخرى في إجبار إدارة ترامب على التراجع عن صلفها. فالإدارة أعلنت مؤخرًا أنها ستسحب ستمائة جندي من القوات الفيدرالية التي نشرتها بالمدينة. وبدلا من الاعتراف بالتراجع إزاء الضغط الشعبي، زعمت الإدارة أنها ستسحب القوات لأنها «حققت تقدما ملموسًا في إجبار السلطات المحلية على التعاون» مع الهيئات الفيدرالية في مكافحة الهجرة! لكن الحركة الشعبية لا تزال تضغط بكل قوة من أجل سحب جميع قوات الهجرة من المدينة بل والولاية كلها.

وقوات الهجرة الفيدرالية هي ذاتها بالمناسبة التي استأجرت طائرة خاصة مملوكة للملياردير الأمريكي الإسرائيلي جيل ديزير لترحيل من تعتقلهم من المهاجرين إلى كينيا وإسواتيني وليبيريا وغينيا. وهي الطائرة ذاتها التي تم على متنها ترحيل فلسطينيين إلى الضفة الغربية بعد اختطافهم من أسرهم وذويهم.

القضية واحدة إذن والحرية بالفعل لا تتجزأ. وأصحاب الضمائر الذين خذلتهم الحكومات فيقومون بواجبها باتوا الأمل الوحيد في «الصمود»، ليس فقط في فلسطين وإنما في كل مكان في وجه القهر وسط عالم بات أكثر توحشًا من أي وقت مضى في تاريخ البشرية.

○ باحثة في العلوم السياسية

فضائح إبستين.. بين «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات»!

بقلم:
محمد المنشاوي ○

دفعت فضائح جيفري إبستين، وما ارتبط بها من سقوط نخبوي لم تتخيله أكثر أفلام هوليوود إثارة، إلى حالة غريبة من عدم اليقين لدى كثير من الأمريكيين، الذين يتساءلون ويستغربون: كيف لدولة عظمى تقود العالم في أغلب المجالات العلمية والتكنولوجية والتعليمية والرياضية والفنية، أن تصل إلى هذا الانحدار الأخلاقي لنخبتها في شتى المجالات وعلى مدار سنوات طويلة؟

تضمنت المواد المنشورة ملايين المراسلات والوثائق والصور والفيديوهات لعدد من الرؤساء الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس الحالي دونالد ترامب، وشخصيات بارزة في وول ستريت، قلعة صناعة المال في العالم، وشبكة من كبار أساتذة أهم الجامعات الأمريكية، وعدد من قادة ورواد الأعمال من وادي السيليكون، ومسؤولين ديمقراطيين وجمهوريين، ومؤثرين إلكترونيين، ورؤساء شركات قانونية، ومخرجي أفلام، وعدد لا ينتهي من المشاهير.

أكثر ما صدم الأمريكيين هو إيمانهم بأنهم يختلفون عن بقية كوكب الأرض؛ فقد أسسوا في «العالم الجديد» أقوى «حضارة مادية» عرفتها البشرية، واعتبر الأمريكيون أنفسهم، على عكس أجدادهم الأوروبيين، الأقرب إلى الرب بتدين وقيم محافظة يُنظر إليها على أنها آيلة للاندثار في القارة الأوروبية. كما اعتبر كثير من الأمريكيين أن نجاح بلادهم وريادتها العالمية يعكسان نظامًا قيميًا وأخلاقيًا صارمًا يكافئ الاجتهاد ويتيح الفرص للأفضل. واعتبروا كذلك أن بقية العالم يغار من أمريكا، ويريد أن يصبح مثلها أو يقترب منها.

نعم، تتمتع الولايات المتحدة بريادة علمية لا تضاهيها أي دولة أخرى، إذ تملك 11 جامعة من أفضل 15 جامعة في العالم، وفق أحدث تقدير لمؤشر «تايمز» للتعليم العالي. أما في مجال العلوم والآداب، فإن مجموع ما حصل عليه الأمريكيون من جوائز نوبل منذ انطلاقها عام 1901 يقترب من 350 جائزة، أي نحو 45% من إجمالي الجوائز، إذ حصلوا على أكثر من 60 جائزة في الكيمياء، و22 جائزة في السلام، و12 جائزة في الأدب، و51 في الاقتصاد، و88 في الفيزياء، و97 في الطب. ومن الصعب تصور عدم استفادة البشرية جمعاء من نتائج أبحاث هؤلاء العلماء وغيرهم.

ولا تنافس الولايات المتحدة أمة أخرى في مجال توفير الفرص الإبداعية لمواطنيها القادرين والمرموقين، وقد أسس رجال أعمال أمريكيون أغنياء أعظم جامعات العالم ومؤسساته الفكرية والعلمية، مثل هارفارد، وستانفورد، ويل، وجونز هوبكنز، وراند، وفورد، وروكفلر، وفولبرايت، وكارنيجي.

تعتقد المدرسة الفكرية الأمريكية أن «أمريكا» عظيمة بطبيعتها، وهو ما يشير إليه كبار الساسة الأمريكيين، سواء الجمهوريون منهم أو الديمقراطيون. ويرجع البعض ذلك إلى أن النظام السياسي الأمريكي قد يكون الأفضل في العالم، رغم عوراته المرتبطة بالفساد ودور رأس المال المفسد.

يؤمن أغلب الأمريكيين بأن حكومتهم «حكومة الشعب، ومن الشعب، ولأجل الشعب»، إلا أن الواقع أكثر تعقيدًا من ذلك؛ إذ تبدو في كثير من الأحيان «حكومة جماعات المصالح، ومن أجل مصالح هذه الجماعات». ولهذا السبب لا يتوجه نصف الشعب الأمريكي إلى صناديق الاقتراع، ويفضلون قضاء يوم عادي، بسبب عدم إيمانهم بوجود فروق حقيقية تُذكر بين الحزبين في القضايا العامة المهمة.

قد هزّت فضائح إبستين، وما يتكشف عنها حتى الآن، ثقة الأمريكيين في أنفسهم، وفي نخبتهم، وفيمن كان يُشار إليهم بوصفهم مثلًا أعلى لهم ولأبنائهم.

تفضل النخبة الأمريكية تناسي البعد التاريخي عند تقييم البدائل أو الاختيارات، أو عند تقييم ثقافات المجتمعات الأخرى وتعقيداتها. ويُرجع البعض هذا التجاهل العام للبعد التاريخي لدى النخبة الأمريكية إلى قصر عمر الدولة والتجربة بصفة عامة، التي لا تتجاوز 250 عامًا. ويرى آخرون أن النجاحات المادية كفيلة بالتغطية على مكونات النسق الأخلاقي والقيمي غير المادية.

خلال نصف القرن الأخير، روجت النخبة الأمريكية لنظريتين أسستا لما اعتبروه «القرن الأمريكي»، الذي لم يقتصر على القرن العشرين، بل امتد إلى القرن الحادي والعشرين، هما: «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات».

وقبل 37 عامًا، كتب الأكاديمي الأمريكي ذو الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما عام 1989 مقالًا بعنوان «نهاية التاريخ» في مجلة «ناشيونال إنترست»(The National Interest) ، ثم نشر كتابًا بالعنوان نفسه عام 1992، قال فيه إن «عصر الاستبداد والنظم الشمولية قد ولّى وانتهى إلى غير رجعة مع انتهاء الحرب الباردة وهدم سور برلين، لتحل محله الليبرالية وقيم الديمقراطية واقتصادات السوق».

واعتبر فوكوياما أن المجتمعات الإنسانية، وخاصة المجتمع الأمريكي، قد وضعت حدًا لتطور الأفكار الأيديولوجية مع انتشار قيم الليبرالية الديمقراطية. وقد منحت نظرية فوكوياما دفعة قوية لإيمان النخبة الأمريكية بأن نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين يمثلان نهاية الصراع الأيديولوجي، مع التأسيس الذي لا جدال فيه للديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها المرحلة الأيديولوجية النهائية للتطور البشري. ومن هنا بشّرت واشنطن بالنموذج الغربي الليبرالي، وتصورت عدم وجود أي اتجاه آخر يمكن أن يسير إليه التاريخ.

بعد أربع سنوات، كتب صمويل هنتنجتون مقالًا في مجلة «فورين أفيرز» بعنوان «صراع الحضارات»، أثار جدلًا كونيًا واسعًا، لأنه لمس وترًا حساسًا لدى الشعوب المنتمية إلى حضارات العالم المختلفة.

وتناول هنتنجتون مفاهيم الاختلافات الحضارية، وميزان القوى المتغيرة بين الحضارات، وأشار إلى خطورة وقوة ظاهرة العودة إلى المحلية والجذور في المجتمعات الغربية وغير الغربية. وقسّم هنتنجتون حضارات العالم إلى: الصينية، واليابانية، والهندية، والإسلامية، والغربية، والأرثوذكسية، والإفريقية، وحضارة أمريكا اللاتينية. ووفقًا لهنتنجتون، فإن الصدام هو جوهر ما يحكم العلاقة بين تلك الحضارات، وهو صدام أساسه الثقافة أو الهوية التي تحكم كل حضارة.

اعتبرت النظريتان السابقتان أن المسلمين والمجتمعات الإسلامية شعوب متأخرة، تخلفت عن اللحاق بالديمقراطية الليبرالية وأخلاقها وقيمها. ونظر فوكوياما وهنتنجتون إلى عالم الجنوب عمومًا نظرة دونية، اعتمادًا على معايير مادية لا تفسر كل شيء، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار إرث الاستعمار واستغلال دول الشمال للجنوب، فضلًا عن سجل العبودية ونشر الحروب والصراعات.

وجاء شخص يُدعى جيفري إبستين ليدق مسمار الشك وعدم اليقين في محدودية النظرة المادية البحتة لقياس الأشياء، وخاصة عندما يسقط أغنى الأغنياء، وأشهر المخترعين، وكبار المفكرين والمنظرين، في هوة أخلاقية صادمة، ليس فقط بمعايير البشر، بل حتى بمعايير صُناع الخيال.

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية